

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٥٩**

الثلاثاء ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ٣٠/١٠

نيويورك

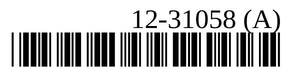
الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن



12-31058 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باتشيليت.

السيدة باتشيليت (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لإحاطة المجلس علماً بآخر التطورات في مجال المرأة والسلام والأمن.

سأركز اليوم على النهوض بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال إشراك المرأة في تسوية الصراعات والعدالة الانتقالية، وسأتطرق بإيجاز لبعض الأنماط التي نلاحظها في انتخابات ما بعد انتهاء الصراع التي جرت مؤخراً.

منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اتبعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدارة الشؤون السياسية استراتيجية مشتركة بشأن المساواة بين الجنسين والوساطة، بهدف زيادة توفير الخبرة الجنسانية لأفرقة الوساطة وعدد الوسيطات والمراقبات والمفاوضات في عمليات السلام التي تديرها الأمم المتحدة.

لقد زادت إدارة الشؤون السياسية من عدد المرشحات المسجلات في قوائم الوسطاء لتصل نسبتهن إلى ٣٦ في المائة. وللعام الثاني على التوالي، حصل الفريق الاحتياطي لدعم الوساطة على خبير في مجال المساواة بين الجنسين. وأعدت إرشادات بشأن كيفية تناول مسألة العنف الجنسي في محادثات السلام، والدول الأعضاء مدعوة الآن لاستخدام تلك الخبرة استخداماً نشطاً لجعل جهود الوساطة لإنهاء الصراعات ومنع نشوبها أكثر شمولاً.

في عام ٢٠١١، دعمنا التدريب على الوساطة لأكثر من ٢٠٠ من النساء القياديات ولبعض القياديين الرجال من غرب أفريقيا والبلقان وآسيا الوسطى وجنوب – شرق آسيا.

وقد أثمرت دورات التدريب على الوساطة في غرب أفريقيا بعض النتائج بالفعل. ففي السنغال، قام المشاركون خلال الانتخابات الأخيرة بإنشاء ”غرفة عمليات المرأة للانتخابات السلمية“، التي تعمل من أجل كفالة حماية المرأة أثناء الحملات الانتخابية وعملية التصويت وتوفير تحذيرات مبكرة عن الانتهاكات الانتخابية.

في سيراليون، يجري تشجيع مشاركين في نفس التدريب على الوساطة على تطبيق نهج غرفة العمليات هذا في الانتخابات المقبلة. وفي الأزمة الحالية في مالي، نجح المشاركون في حوار واغادوغو حول الاستقرار السياسي في كفالة إيراد موضوع العنف الجنساني في الإعلان الصادر عن الحوار.

لكن للأسف، فإن ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في الجهود غير الرسمية لا ينعكس، عموماً، في شكل حضور قوي أو تأثير في التسوية الرسمية للصراعات أو في الحوار

السياسي. وفي بعض الدول العربية، لم تثمر بعد، بصورة عامة، إسهامات المرأة في الخطوط الأمامية لعملية إحلال الديمقراطية في حصولها على أدوار رئيسية في مؤسسات صنع القرار.

في زيارتي الأخيرة إلى ليبيا، التقيت، بالطبع، بالمسؤولين في الحكومة، لكن التقيت أيضاً بنساء قياديات من المجتمع المدني. وأبلغنني باعتقادهن أن إسهامات المرأة في الصراع من أجل الديمقراطية لم تقدر حق قدرها بحيث أنهن لم يُحظين بالدور المؤثر الذي كن يتطلعن إليه في بناء نظام ديمقراطي جديد في ليبيا. وأثرن بعض المخاوف فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، وأعربن عن تأييدهن لاعتماد مراكز اقتراع خاصة بالنساء لتفادي الضغوط الواقعة عليهن لاتباع أنماط تصويت عائلية.

وذكّرهن بأن عليهن إثبات أهميتهن للعملية السياسية، وأنهن يشكلن جمهوراً مهماً من أجل السلام والديمقراطية.

إننا نعلمُ علم اليقين، في سياق التحولات السياسية، أنّ جماعات المصالح السياسية المنظمة من ذي قبل أكثر نجاحاً في الحصول على السلطة. وغالباً ما تكون الجماعات النسائية ضعيفة التمويل، وغير مهيأة جيداً لاغتنام فرص التأثير في السياسة.

وعلى ضوء الحالة الراهنة في سوريا، يشكل هذا مصدر قلق. فمشاركة المرأة ضرورية لتسوية الصراع والتأكد من تلبية مصالح المرأة في اتفاقات المضي إلى الأمام. وثمة حاجة أيضاً لمشاركة المرأة لتحسين الإبلاغ عن تأثيرات العنف بحسب نوع الجنس. وحتى الآن من الصعب الحصول على المعلومات، وأود أن أحث المجلس على الانتباه للأبعاد الجنسانية للأزمة.

عند تسوية الصراعات، تشكل مشاركة المرأة وتوفير الخبرة الجنسانية قاعدة صلبة لمشاركة المرأة بعد انتهاء الصراع. وكلا التمثيل العددي والتمثيل الكيفي مطلوب. ولذلك فإن ثمة حاجة في كثير من الأحيان إلى اتخاذ تدابير خاصة.

في اليمن، هناك إصرار قوي بين جماعات المجتمع المدني النسائية على المشاركة في عمليات الحوار الوطني المقبلة. وتدعم هيئة المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة المرأة في الانتخابات اليمنية المقبلة. ويساورني القلق من أن النتائج الأولية التي توصل إليها تقييم مشترك أجرته الأمم المتحدة تشير إلى ارتفاع مستويات العنف ضد المرأة وحوادث الاختطاف والزواج المبكر بين السكان المشردين.

وفي الصومال، خلال المؤتمر الوطني الدستوري الثاني المعقود في شباط/فبراير، نصح موظفو إدارة الشؤون السياسية باعتماد تدابير تكفل ألا تقل نسبة النساء عن ٣٠ في المائة من أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة الانتقالية، والجمعية التأسيسية الوطنية، ومقاعد البرلمان الاتحادي الجديد.

ينبغي أيضاً دعم المرأة للمشاركة في لقاءات بناء السلام الأخرى مثل اجتماعات فريق الاتصال الدولي ومؤتمرات المانحين. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بذلت جهود لكفالة مشاركة المرأة في كل من مؤتمر بون بشأن أفغانستان ومؤتمر واشنطن العاصمة من أجل جنوب السودان.

ومع كل ذلك، أود أن أشدد على أن مشاركة المرأة في مثل هذه العمليات ينبغي ألا تعتمد على رغبة منظمي المؤتمر في تقديم الدعوة إليها.

يتعين علينا أن نتصدى للعقبات التي تواجهها النساء في الحصول على المعلومات عن التسويات الرسمية للصراعات والمشاركة فيها.

من خلال طلب المجلس معلومات محدّثة عن التواصل مع الجماعات النسائية، فإنه يشجع الوسطاء على الانتباه للمسائل الجنسانية. في ذلك الصدد، أعلم أن عملية تجديد الولايات لبعثات الأمم المتحدة، مثلما حدث لبعثة أفغانستان مؤخراً، قد أوضحت بجلاء ضرورة مشاركة المرأة. ويمكن توسيع هذا الأمر ليشمل جميع عمليات الحوار الوطنية والإقليمية والدولية المصممة لدعم المصالحة.

وأود أن أشير هنا إلى أن تقدماً قد أحرز في التصدي للمسائل الجنسانية في تدابير سيادة القانون والعدالة الانتقالية.

وكما لاحظ مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، فإن سيادة القانون ''أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب التراعات، وحفظ السلام، وتسوية التراعات، وبناء السلام''، (انظر S/PV.6705). ومنذ عام ٢٠٠٤، أشار المجلس إلى سيادة القانون والعدالة الانتقالية أكثر من ١٦٠ مرة في قراراته.

وكما قال الأمين العام، فقد دخلنا في عصر جديد من المساءلة. ينبغي أن تشمل تلك المساءلة المحاكمة الفعالة على جرائم الحرب المرتكبة ضد النساء وتقديم الجبر الملائم.

في الأشهر الأخيرة، شهدنا صدور قانون للعفو في اليمن، ومنح العفو في مالي، وتجري مناقشة منح العفو الشامل في سياقات أخرى، من بينها نيبال. من الشواغل التي أثارتها الجماعات النسائية أن منح العفو عن جرائم الحرب المرتكبة بحق النساء يسهم في خلق بيئة من الإفلات من العقاب على العنف الجنساني.

المحاكمات ضرورية لكفالة مصداقية الجهود الرامية إلى إعادة تأكيد سيادة القانون بعد انتهاء الصراع. في ذلك الصدد، أرحب باكتمال أولى محاكمات المحكمة الجنائية الدولية.

لقد أسهم المجلس، من خلال آلية الإحالة التي يعمل بها، في كفالة فعالية المحكمة. وفيما يتعلق بالمحكمتين المخصصتين الدوليتين – المحكمتان الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغسلافيا السابقة – فقد أنشأ المجلس هيئة للمتابعة تحل محلهما بعد إغلاقهما. ومن المهم أن تشمل هذه الآلية استعراضا محددا للدروس المستفادة من مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية. وينبغي تطبيق هذه الدروس في عمل المحكمة الجنائية الدولية وفي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تساعد الجهات الفاعلة المحلية على مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ستعمل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن إجراء استعراض كهذا.

ولئن كانت مقاضاة مرتكبي الجرائم تشكل أمرا حاسما، فإن تدابير العدالة الانتقالية يمكن أن تضمن الإفصاح عن الحقيقة وتنفيذ عمليات للإصلاح والانتصاف. وأوجه انتباه المجلس إلى أنه خلال العامين الماضيين، كان هناك تحليل جنساني قوي وواضح في تقارير لجان التحقيق. وفي السنة الماضية وحدها، ضمت اللجان المنشأة لليبيا وسوريا وكوت ديفوار خبراء في المسائل الجنسانية وخرجت بنتائج هامة عن الجرائم الجنسية والجنسانية. وتستحق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الثناء على ذلك.

وما نحتاجه الآن هو التنفيذ والدعم للمتابعة. وتوصلت لجنة التحقيق لليبيا إلى أنه، في حالات الجرائم الجنسية والجنسانية، فإن قلة قليلة من الضحايا كانوا مستعدين لتقديم معلومات نظرا للعقبات الشديدة أمام الإبلاغ، بما في ذلك الوصم وضغوط الأسرة والخوف من الانتقام. وخلصت اللجنة إلى أن العنف الجنسي كان له دور كبير في إثارة الخوف في مختلف المجتمعات المحلية. وقد التقيت

مع وزير مشارك في ذلك التحقيق، وهو يسعى إلى إيجاد أساليب لتشجيع الناس على الإفصاح عن الحقيقة بطرق تجنبهم الوصم.

وأثني على الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي لتنفيذ العديد من توصيات لجنة التحقيق عن طريق الدخول في شراكة مع الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالصراع. وفي ليبيا، وفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للممثل الخاص للأمين العام مستشارا كبيرا في المسائل الجنسانية لدعم جهود السلطات الليبية والمجتمع المدني بشأن مشاركة المرأة في العملية الانتقالية.

وهناك حاجة أيضا إلى برامج تعويضات في عمليات العدالة الانتقالية. وتقديم تعويضات للناجين من العنف الجنسي والجنساني يمكن أن يربط بين الانتصاف للأفراد وجهود القضاء على التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي معالجة بعض الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة. وبينما ينمو دور بعثات حفظ السلام في مجال سيادة القانون ودعم العدالة الانتقالية، يمكن للمجلس أن يحدث تغييرا كبيرا في حياة الناجيات من العنف بدعم إنشاء برامج وطنية شاملة للتعويضات في وقت مبكر.

أود أن أعرب عن قلقي بصفة خاصة إزاء عدم استقرار الأطر القانونية المتعلقة بحقوق المرأة في بلدان مرحلة ما بعد الصراع وخطر فقدان المكاسب فيما يتعلق بالحقوق القانونية للمرأة.

ففي آذار/مارس، دعا الزعماء الدينيون في أفغانستان إلى فرض قيود على حقوق المرأة، بما في ذلك قدرتها على التنقل ومكانتها الاجتماعية. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، يهدد الصراع الذي نشب مؤخرا مقترنا بضعف الحماية الاجتماعية بتقويض التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة. ومن حيث المبدأ، يجب عدم استخدام حقوق للمرأة مطلقا باعتبارها أدوات تفاوضية أو ورقة مساومة ناعمة لاسترضاء جماعات اجتماعية معينة. وينبغي أن يولي المجلس اهتماما خاصا لضمان عدم تآكل حقوق المرأة أثناء سحب البعثة.

وينبغي أن تشجع القرارات المتعلقة ببلدان معينة الإصلاح الدستوري والقانوني الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية وضمان حقوق المرأة وحمايتها. وأحث المجلس بقوة على دعم زيادة أعداد النساء في المناصب القيادية وفي عمليات صياغة الدستور وإشراكهن في عمل بعثات الأمم المتحدة في قطاع العدالة والأمن. ومشاركة المرأة في المؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية والأمنية ربما كانت أعظم مورد متاح لتشجيع عمليات انتقال سلمية وشاملة.

طوال هذه الإحاطة الإعلامية، شددت على أن تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلب دورا قياديا للمرأة. والانتخابات هي الوسيلة الرئيسية لشغل مزيد من النساء بصورة مشروعة للمناصب العامة ولإدراج قضايا المرأة في المناقشات حول السياسات. ولذلك، سأدلي الآن ببضع ملاحظات حول الانتخابات التي جرت مؤخرا في بلدان مرحلة ما بعد الصراع قبل تسليم الكلمة لوكيل الأمين العام لادسو للتكلم عن هذا الموضوع بمزيد من التفصيل.

في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في خمسة بلدان تنتشر فيها بعثات تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١، كان هناك انخفاض صغير أو مجرد زيادة متواضعة في عدد النساء المنتخبات. وكانت النتيجة انخفاضا نسبته ١٠ في المائة في المتوسط في مقاعد المرأة في البرلمانات. واستشرافا للمستقبل، من المتوقع إجراء انتخابات في ١٠ من البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس في عام ٢٠١٢. ولزيادة تمثيل المرأة، يتطلب الأمر اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة مثل العمل الإيجابي

والمعاملة التفضيلية ونظم الحصص، وذلك على النحو الموصى به في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وختاما، أود أن أشير مجددا بسرعة إلى بعض مقترحاتنا للمجلس.

أولا، تخلق المشاورات المستمرة مع المبعوثين والممثلين الخاصين للأمين العام والمستشارين والدول الأعضاء بشأن مشاركة المرأة في حل الصراعات والحوار السياسي حافزا لإشراك المزيد من النساء في عمليات صنع السلام وبناء السلام.

ثانيا، يجب إتاحة المزيد من الفرص للمرأة للمشاركة في محافل حل الصراعات وبناء السلام ويمكن القيام بذلك عن طريق ضمان دعوة النساء إلى طائفة أوسع من عمليات الانخراط الدولية ومؤتمرات المانحين.

ثالثا، تتيح آلية المتابعة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة الفرصة لاستعراض الدروس المستفادة من مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية؛ ويمكن تطبيق هذه الدروس في المحاكم الدولية مستقبلا وفي العمليات القضائية المحلية.

رابعا، ينبغي أن تشجع القرارات المتعلقة ببلدان معينة وقرارات تجديد الولايات الإصلاح الدستوري والقانوني الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية وأن تثني عن فرض قيود قانونية على المرأة باسم المصالحة.

خامسا، يمكن للمساعدة التقنية المقدمة في وقت مبكر لحكومات بلدان مرحلة ما بعد الصراع لدعم برامج التعويضات أن تساعد على معالجة انعدام المساواة القائم على أساس نوع الجنس وتعزيز بناء السلام الشامل للجميع والمستدام.

سادسا وأخيرا، يجب اتخاذ خطوات لمعالجة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة في البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس.

مرة أخرى، أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه الفرصة وأتطلع إلى مناقشاتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أنا ممتن لهذه الفرصة لمناقشة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في المرأة والسلام والأمن. وهدفي اليوم هو تقديم معلومات مستكملة عن أمن المرأة وحمايتها ومشاركتها على قدم المساواة في البلدان التي تعمل فيها قواتنا لحفظ السلام.

على مدار أكثر من ١٠ أعوام، استرشدنا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في دعم المرأة في مجتمعات مرحلة ما بعد الصراع. وعمليات حفظ السلام أقدر على المساعدة في النهوض بجميع أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والمشاركة السياسية والدعوة البليغة من قبل الممثلين الخاصين للأمين العام على أعلى المستويات هما بوضوح من العوامل الحاسمة التي تزيد من التأثير الذي يمكن أن تحدثه الأمم المتحدة على أرض الواقع. ويمكن للبعثات، تحت قيادتهم، أن توفر منبرا قويا جدا لدعم المرأة في حالات ما بعد الصراع.

في العام الماضي، انتهت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من دراسة حول الأثر بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مجال حفظ السلام. وكانت الدراسة بمثابة صيحة إيقاظ. فقد أظهرت أن بعثات حفظ السلام تدعم إحراز تقدم هام في بعض المجالات، بما في ذلك في مجال مشاركة المرأة في الانتخابات والمؤسسات السياسية. كما أظهرت عدم إحراز تقدم كاف في مجالات أخرى، بما في ذلك مجال الحماية.

واليوم، سأركز في ملاحظاتي على هذين المجالين شديدي الأهمية: المشاركة السياسية والحماية. وهما هامان بصفة خاصة لأنهما لا يمثلان فحسب الفرصة للنساء لجعل أصواتهن مسموعة ولصوغ السلام، ولكن أيضا المخاطر التي تواجه المرأة نتيجة انعدام الأمن والعنف الجنسي واستهداف المدنيين. ويجب على حفظة السلام بذل قصارى جهدهم لزيادة الأمر الأول بأقصى صورة وتخفيض الثاني إلى أدنى حد.

وخلال الزيارات التي قمت بها مؤخرا لعمليات حفظ السلام، رأيت النساء يشاركن بأعداد أكبر بصفتهن مرشحات وناخبات حيثما كان الأمن الأساسي مكفولا. وفي سياقات أخرى، حيث شاب العنف والترهيب العمليات الانتخابية، يتعين أن نلاحظ أن مشاركة المرأة لا تزال منخفضة. وانعدام حرية التنقل والترهيب وجميع العوامل المماثلة تسهم في خفض مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية ليس على صعيد التصويت فحسب ولكن على صعيد الترشح أيضا.

توفر الانتخابات فرصة للنهوض بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأشكال عديدة، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة التي ترمي إلى زيادة فرص المرأة للفوز بمناصب خاضعة للانتخابات، وتوعية المجموعات النسائية وتدريب المرشحات، وتوفير الشرطة الوطنية لتوفير حماية أفضل للمرأة، وتشجيع الأحزاب السياسية على اجتذاب مشاركة المرأة. وفيما يخص المساعدة الانتخابية، فإننا نعمل بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية، التي تضطلع بالدور الريادي الذي أناطتها به الجمعية العامة على نطاق المنظومة، فيما يخص أنشطة وسياسات الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية.

فيما يخص التدابير المؤقتة الخاصة، ونحن نتجه صوب الانتخابات البرلمانية التي ستعقد خلال شهر حزيران/يونيه في تيمور - ليشتي، ساعد فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة سلطات تيمور - ليشتي على صياغة تعديل للقانون الانتخابي. وأرسى ذلك التعديل سياسات استباقية تهدف بالتحديد إلى وضع تدابير خاصة مؤقتة لفائدة المرأة، وتحديد حصص للمرأة في لوائح الأحزاب السياسية وفي البرلمان. تشترك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في رئاسة فريق العمل المعني بالمشاركة السياسية للمرأة، الذي ينسق عمل البعثة والفريق القطري.

تحضيرا لانتخابات عام ٢٠١١، وفرت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الدعم المالي والتقني لمراجعة الدستور الهايتي وإجراء تعديل دستوري لاتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لفائدة المرأة. لكن بينما حظيت تلك التدابير بالموافقة من حيث المبدأ، تعطل التعديل نفسه جراء التناقضات المزعومة بين النص المنشور والنص الذي صوت عليه البرلمان. لم تنتخب نساء جدد كعضوات في مجلس الشيوخ، في حين تولت أربع نسوة المنصب عام ٢٠٠٦، وانتخبت خمس نساء فحسب، وفزن بمقاعد في مجلس النواب من ضمن ٩٩ مقعدا.

ولم يجر اعتماد تدابير خاصة مؤقتة لفائدة المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفق النتائج الأولية لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، فإن ٤٧ نائبا من بين ٤٨٣ نائبا في البرلمان، هن من النساء، أي ما نسبته ٩,٧ في المائة. ويمثل ذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة ١,٣ في المائة مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٦. لكن رغم ذلك الارتفاع، لا يزال لدى الكونغو أدنى تمثيل للنساء في برلمانات منطقة البحريات الكبرى.

بوضوح، يقع اتخاذ تدابير خاصة لزيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية على كاهل السلطات الوطنية وحدها. لكن تستحق هذه التدابير الاحترام بسبب الفرص الحقيقية التي توفرها للنهوض بحقوق المرأة، تمشيا مع التوصية العامة رقم ٢٥ الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

من خلال توعية المجموعات النسائية، بوسع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان، المساعدة على توفير مجال للمرأة من أجل زيادة مشاركتها في العمليات السياسية. وبفضل المساهمة المالية السخية لحكومة لكسمبرغ، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ٣٦٠ حلقة عمل متعلقة بالانتخابات، لفائدة ٥٠٠ ٦ شخص، ٧٠ في المائة منهم من النساء. وسعت حلقات العمل إلى زيادة عدد النساء في المواقع القيادية، وتعزيز الوعي بشأن أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات.

يشكل تدريب المرشحات أيضا نشاطا مهما بالنسبة لبعض البعثات. حيث عززت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الوعي بشأن المنظورات الجنسانية في انتخابات عام ٢٠١١. ودربت مرشحات ونسوة أخريات شاركن في تسجيل الناخبين. وطورت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا أدوات لفائدة موظفي الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأحزاب السياسية المسؤولة عن تيسير العملية، على سبيل المثال من خلال إعداد قوائم مرجعية لرصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأمن عامل رئيسي حاسم فيما يخص مشاركة المرأة في الانتخابات. وتسلط حالة ليبريا الضوء على الحاجة إلى مساعدة الشرطة الوطنية على توفير الأمن للمرأة حتى تشارك في الانتخابات. ورغم عدم تسجيل أي حوادث أمنية كبيرة خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي عقدت في ليبريا، نتج عن التقارير المبكرة التي أفادت عن احتمال وقوع عنف سياسي، بذل الجهات الفاعلة الوطنية والتابعة للأمم المتحدة جهودا مكثفة فيما يخص الوقاية. ودعمت شرطة الأمم المتحدة الشرطة الوطنية الليبرية فيما يخص تخطيطها لمنع العنف خلال الدورة الانتخابية. لكن عدد المرشحات انخفض مما يناهز ١٥ في المائة إلى ١١ في المائة، وانخفضت النسبة المئوية للنساء المنتخبات لمجلس النواب من ١٦,٦ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ١١ في المائة.

دربت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يزيد عن ٥٠٠ ضابط شرطة بشأن الوقاية من العنف الجنسي والعنف على أساس النوع خلال انتخابات عام ٢٠١١. ونفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حملات توعية في عملها مع الأحزاب السياسية، التي التزم بعضها في الواقع بتسجيل المزيد من النساء فيها. وارتفع التمثيل النسائي في الجمعية الوطنية بشكل طفيف من ٨ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ١٠,٥ في المائة هذا العام.

يتعين تقديم المزيد من الدعم للتجمعات التشريعية النسائية على الصعيدين الإقليمي والوطني، في البلدان التي عقدت فيها انتخابات مؤخرا، بغية ضمان تمكين البرلمانيات المنتخبات حديثا، من سن قوانين تراعي الاعتبارات الجنسانية. ولا تزال بعثاتنا منخرطة في تلك العملية، ونرحب بشراكتنا مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وباقي الجهات الفاعلة في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

أنتقل الآن إلى المسألة الأوسع المتمثلة في العنف الجنسي وحماية المدنيين. فمن المهم التأكيد من جديد على أن الحكومات الوطنية مسؤولة في نهاية المطاف عن حماية سكانها

المدنيين. وليس بوسع بعثاتنا لحفظ السلام أن تكون بديلا لسلطة الدولة. ويتعين علينا بذل أقصى جهودنا لتعزيز مؤسسات الدولة الضعيفة وتحسين قدرتها على حماية المدنيين، لكن يتعين أن نكون مستعدين أيضا لحماية المدنيين مباشرة. تلقت بعثاتنا مبادئ توجيهية بشأن وضع استراتيجيات شاملة لحماية المدنيين، جمعت مجمل عناصر البعثة. وبوسعنا الإسهام في حماية المدنيين من خلال المساعدة على فحص وتدريب موظفي الأمن الوطني ومن خلال ضمان أن تصبح المرأة جزءا لا يتجزأ من المؤسسات الأمنية باضطلاعها بوظائف سامية ومتعلقة بصنع القرار. وبوسعنا القيام بذلك أيضا من خلال تعزيز الوعي بشأن الصلة بين زيادة قوة المؤسسات الأمنية الوطنية وانخفاض حالات العنف الجنساني، في المناطق التي لا يزال يجري فيها التراع.

لدى شرطة الأمم المتحدة في هايتي مستشار جنساني يساعد على تنفيذ تدابير الحماية في مخيمات المشردين داخليا، وفريق معني بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع، يدعم أيضا الشرطة الوطنية الهايتية. وأدخل أيضا تدريب جنساني في المناهج الدراسية لطلبة الشرطة الوطنية، وتدريب بشأن العنف الجنسي والجنساني لفائدة محققي الشرطة. ونحن نساعد أيضا حكومة هايتي على توفير المأوى لضحايا العنف الجنسي والمنـزلي. البيوت الآمنة لاستقبال ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس متوفرة في ثلاثة مخيمات للمشردين داخليا وسبعة مراكز للشرطة في مقاطعة الغرب، حيث أبلغ عن أكبر عدد من مزاعم الاغتصاب. وزادت نسبة تمثيل المرأة في الشرطة الوطنية إلى ١٢ في المائة هذا العام من ٨ في المائة في عام ٢٠١٠. ويرجع هذا أيضا جزئيا إلى المثال الذي تقدمه وحدات الشرطة الدولية لدينا، وأود أن أبرز حقيقة أن وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية تضم أعلى نسبة مئوية من ضابطات الشرطة في البعثة.

وفي ليبريا، من الواضح أن توظيف النساء في قطاع الأمن لا يزال يحتل مكانا عاليا في جدول أعمال بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وتعمل البعثة على تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية على الاستجابة للعدد المتزايد من تقارير العنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب. لقد أبرز ضعف المؤسسات القانونية والقضائية في ليبريا الحاجة إلى تطوير سياسة جنسانية للشرطة الوطنية الليبرية، فضلا عن إنشاء وحدة للشؤون الجنسانية وقسم لحماية المرأة في مقار الشرطة الوطنية الليبرية. مرة أخرى، تقدم بعثتنا مثالا قويا للمؤسسات الوطنية، وأود أن أثني على الحكومة الهندية، التي نشرت وحدة شرطة نسائية مشكلة في ليبريا.

ويجري بذل جهود مماثلة من قبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حيث ساعد مركز تنسيق الشؤون الجنسانية في شرطة الأمم المتحدة في تنسيق تعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات أنشطة الشرطة الوطنية. وتواصل العملية أيضا وضع وتنفيذ التدريب على منع العنف القائم على أساس نوع الجنس في الشرطة الوطنية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار حملات توعية تستهدف المرأة المحلية في ما يتعلق بدورها في تخفيف أعمال العنف المترلي المرتبط بالتراع. وأود مرة أخرى أن أشكر بنغلاديش لأنها أعارت وحدة شرطة نسائية مشكلة، تعمل كنموذج يحتذى به للكونغوليين.

اسمحوا لي الآن أن أقدم إلى المجلس بيانا موجزا بشأن تحديد مستشارين في مجال حماية المرأة في بعثاتنا. إن علاقة العمل القوية والوثيقة التي أقيمت بين إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تتيح إحراز تقدم بشأن المستشارين في مجال حماية المرأة. عين عدد صغير من منسقي حماية المرأة من الموارد الموجودة في بعثة منظمة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسوف يقوم الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين التابع لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع أيضا بتمويل ما مجموعه ثلاثة مستشارين خاصين في مجال حماية المرأة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه تمت الموافقة على ٩ وظائف مستشارين في مجال حماية المرأة في إطار ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ويجري حاليا توظيفهم.

وتظل إدارة عمليات حفظ السلام ملتزمة بتنفيذ ولاية العنف الجنسي، التي تشكل الالتزامات المحددة زمنيا فيها عنصرا هاما. هذه الالتزامات جزء من إصلاح القطاع الأمني، وأداة قوية لمنع العنف الجنسي أصلا وضمان المساءلة عندما يحدث. وتقدم إدارة عمليات حفظ السلام مواد تدريبية متصلة بالحماية للبلدان المساهمة بقوات.

إن بعثاتنا على استعداد لدعم الحكومات المضيفة في الوفاء بتلك الالتزامات. نحن مستعدون للعمل مع القطاعات الأمنية الوطنية لضمان اتباع الإجراءات المناسبة عندما يتم إدماج الجماعات المسلحة في قوات الأمن الوطنية. نحن مستعدون للعمل بدعم وثيق مع النظم القضائية الوطنية العسكرية والمدنية لضمان المساءلة عن حوادث العنف الجنسي.

وفي حين أبرزت العديد من الأنشطة والمبادرات الجديدة، يجب أن أقول إننا لا نزال في حالات كثيرة جدا غير راضين عن الحماية المقدمة للمرأة في العديد من الأماكن التي ننتشر فيها. على البلدان المضيفة بذل المزيد من الجهد، وعلى قوات حفظ السلام أيضا بذل المزيد من الجهد للتصدي للتهديدات التي تواجهها المرأة في مناطق بعثاتنا. وفي الدول التي لا تزال نظم العدالة المدنية والعسكرية ضعيفة، يجب بذل جهود جديدة لتعزيز المؤسسات القضائية والعسكرية. هذا هو بالتأكيد الحل الطويل الأمد لمشكلة توفير الحماية للمدنيين. الهدف هو دعم العدد المتزايد من المحاكمات العسكرية لأفراد الأمن الذين يدانون بارتكاب جرائم خطيرة، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس. نحن نرحب بدعم الدول الأعضاء في ضمان إمكان استدامة هذه الجهود وتضاعفها.

أخيرا، من الضروري إنشاء مؤسسات أمنية لها طرائق عمل واضحة وتضم عناصر تخضع للتدريب بصورة منتظمة وتعمل وفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية. وفي ما يتعلق بتنفيذ أعمال شرطية أكثر فعالية في الميدان، فإن وحدات الشرطة المشكلة المقدمة من حكومتي الهند وبنغلاديش مصدر إلهام للنساء والفتيات في ليبريا وهايتي، وتشكل أمثلة يمكن أن تقتدي بها البلدان الأخرى المساهمة بقوات شرطة.

لقد تطرقت إلى بعض المسائل التي اعتبر أنها ذات أهمية مشتركة بالنسبة لوكالتينا الشريكتين، إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعتقد أن التآزر الذي أوجدته إجراءاتنا وسياساتنا المنسقة والمتسقة سيدعم دور المرأة في مجتمعاتها ويزيد أمنها وتحررها من العنف الجنسي. إن المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها هي حجر الزاوية لجهودنا دعما لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد سعيت إلى تحديد مجموعة من الأولويات، وأن أقدم إلى المجلس بعض الأمثلة عن الكيفية التي يمكن أن تساعد عمليات حفظ السلام بها الجهات الفاعلة الوطنية في الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تنشأ في بيئة ما بعد انتهاء الصراع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد بنود أخرى مدرجة على جدول أعمالنا. بذلك نكون قد اختتمنا عملنا هذا الصباح، وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.